

أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي: «التصحّر نموذجاً»

محمود جميل الجندي(*)

باحث في دراسات السلام والنزاعات، الجامعة الهاشمية - الأردن.

أولاً: مدخل تأسيسي

تبحث هذه الدراسة أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي، من خلال تناولها أحد أهم تحديات التنمية البشرية والطبيعية، وهي مشكلة التصحر. حيث تقوم التنمية على محورين؛ أحدهما محور التنمية الذي يشكل عمله منظمة لتخطيط تنمية الموارد وتطويرها بما يحقق الرخاء والازدهار والتقدم للمجتمع العربي؛ وثانيهما محور الجغرافيا الذي يشكل بعداً مهماً في توجيه عملية التنمية وضبط مسارها بما يتواءم مع خصائص الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية في الوطن العربي.

وتعرّف التنمية في مفهومها العام على أنها: التغيير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته. ومن هذا المنطلق تكمن أهمية موضوع الدراسة، حيث تصبح الفرص متاحة للتعرف إلى عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي التي تهدف إلى تغيير في خصائص المؤسسات وأنساقها ووظائفها للمؤسسات في البلدان النامية بعامة والأقطار العربية بخاصة، بحيث تظهر علاقات جديدة وأنظمة اجتماعية واقتصادية مقننة ومتطورة، ما يجعل بالإمكان تلبية حاجات الأفراد وإشباع رغباتهم. إضافة إلى ذلك فإن التنمية تكمن في حرصها على تحقيق أقصى قدر ممكن من الاستغلال الأمثل للموارد والاستفادة من الطاقات البشرية في جميع أغراض التنمية^(١).

وللتنمية صلة قوية بالجغرافيا، فالجغرافيا تشكل قاعدة للتخطيط التنموي، وبخاصة التخطيط التنموي الإقليمي الذي يتأثر بالمحددات الجغرافية. ومن الأهمية بمكان أن تسير التنمية

aljundim@erc.gov.jo.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) محمد رضوان خولي، التصحر في الوطن العربي: إنتهاك الصحراء للأرض عائق في وجه الإنماء العربي،

ط ٢ جديدة وموسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

على هدى من التوجيه الجغرافي ضماناً لنجاحها في التواءم مع البيئة أو المكان الذي يشهد مسيرتها.

وما من شك في أن التخطيط التنموي الذي لا يقوم على أساس جغرافي يتصف بالابتعاد من كل من الواقعية والتكيف مع البيئة. وإذا كانت عملية النظام التنموي تتضمن عناصر تشتمل على الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها الإنسان بصورة منظمة في الحيز المكاني، فإن مدخلات النظام التنموي بمستوياته الوطنية والإقليمية والمحلية تتضمن عوامل طبيعية وبشرية واقتصادية تتفرع منها متغيرات متنوعة، تتضافر جميعها معاً في توجيه عملية التنمية وتحديد مسارها. ثم إن التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية تشكل جزءاً من مخرجات النظام التنموي الناجمة عن التأثيرات السلبية للمدخلات سالفة الذكر، وهي في مجملها عوامل جغرافية ذات خصائص تنعكس على التنمية في نهاية المطاف. وتشكل مخرجات النظام التنموي قاعدة بيانات تزود فلسفة التنمية بالخطوط العريضة للأفكار والمنطلقات، حيث تنطلق منها السياسات التنموية الموجهة لاستراتيجيات التخطيط التنموي المنسجمة مع الشخصية الجغرافية للمكان، لذا فإن الجغرافيا تسهم في تشكيل النموذج الذي يتم اقتراحه لتخطيط التنمية بتزويده بمكوناته من عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية.

١ - الإطار المنهجي

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أن النظام التنموي العربي يعاني تحديات عديدة ومتنوعة تنجم عن الجوانب السلبية لمدخلاته، وعلى رأسها مشكلة التصحر، فهو يتفاعل في علاقات متبادلة مع أنظمة فرعية أخرى مثل النظام البيئي الطبيعي، والنظام الاقتصادي والاجتماعي. ولكي تحقق التنمية أهدافها يفترض أن يسود توازن في الأنظمة التي تمثل البيئة والموارد والسكان، غير أن الاختلال في توازن تلك الأنظمة من شأنه أن ينعكس سلباً على المسيرة التنموية حيث تتعرض للتحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية كاملة. على سبيل المثال نجد أن الاستغلال السيئ للموارد يلحق أضراراً كبيرة في النظام البيئي الطبيعي؛ فالإنسان يسعى من وراء تنفيذ بعض المشروعات التنموية إلى تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية، وينسى أنه يترتب على تنفيذها إلحاق أضرار بالبيئة إذا لم تنفذ مشروعات للمحافظة على البيئة في الوقت نفسه. من هذا المنطلق، يجب أن تكون التنمية الناجحة مستدامة تتصف بالاستمرارية التصاعدية في تحقيق أهدافها من جهة، وبالمحافظة على البيئة متوازنة وسليمة من جهة ثانية، إضافة إلى محافظتها على الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية خشية التعرض للآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ مشروعاتها. وتواجه التنمية مشكلات عديدة في الوطن العربي جراء الاختلالات المزمنة في أنظمة البيئة الطبيعية والموارد. وفي ما يتعلق باختلال توازن النظام البيئي الطبيعي نجد أن هناك بعض المؤشرات التي تدل عليه مثل انتشار ظاهرة التصحر.

تهدف الدراسة إلى إدراك الدور الذي تؤديه الجغرافية في توجيه مسيرة التنمية العربية، وفي صوغ سياسات تنموية تنبع من فلسفة التنمية وتصب في استراتيجيات تنفيذها على

الصعيد المحلي والإقليمي؛ وتحليل المعوقات الجغرافية التي تعترض سبل التنمية، وتشكل تحديات لها في الحاضر والمستقبل؛ وإبراز دور التحديات الطبيعية والبشرية (التصحّر) على خطط ومشاريع التنمية، ومحاولة إيجاد حلول لها.

تزخر المنطقة العربية بالموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة، التي تشكل القاعدة الأساسية لاقتصادها ومعيشة سكانها، إلا أن تلك الموارد بدأت تتصف بالهشاشة نتيجة لظروف بيئية قاسية من المناخ الجاف وشبه الجاف والتربة غير الخصبة في معظم الحالات.

تجد هذه الدراسة مبرراتها في الحاجة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الجغرافيا في توجيه خطط ومشاريع التنمية في الوطن العربي، وتسليط الضوء على أحد أهم عوائق التنمية (التصحّر)، حيث تصنّف المنطقة العربية ضمن الأقاليم الجافة المتأثرة بشدة من ازدياد آثار التصحر في جميع مناطقها، وتظهر آثار التصحر في معظم أرجاء هذه المنطقة ويمكن رصدها من خلال تحول العديد من المناطق الزراعية والأودية الغنية بالمياه إلى أراضٍ قاحلة بسبب قلة الأمطار والاستنزاف الجائر لمصادر المياه، وهجرة الكثير ممن يشتغلون بالزراعة لأعمالهم ومناطقهم السكنية باتجاه المدن، ما أدى إلى تدهور الأراضي المنتجة وتضاعف آثار التصحر في هذه المناطق.

تزخر المنطقة العربية بالموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة، التي تشكل القاعدة الأساسية لاقتصادها ومعيشة سكانها، إلا أن تلك الموارد بدأت تتصف بالهشاشة نتيجة لظروف بيئية قاسية من المناخ الجاف وشبه الجاف والتربة غير الخصبة في معظم الحالات. هذه الموارد أصبحت تعاني من تدهور كبير الأمر أدى إلى انتشار ظاهرة التصحر.

تجمع الدراسة بين النظرية والتطبيق لما تشتمل عليه من إطار نظري يتناول مفاهيم التنمية ونظرياتها وتحدياتها، وتطبيق عملي للتعرف إلى التباين المكاني والإقليمي للتنمية تمهيداً لرسم السياسات التنموية الموجهة للخطط الإنمائية في الأقطار العربية.

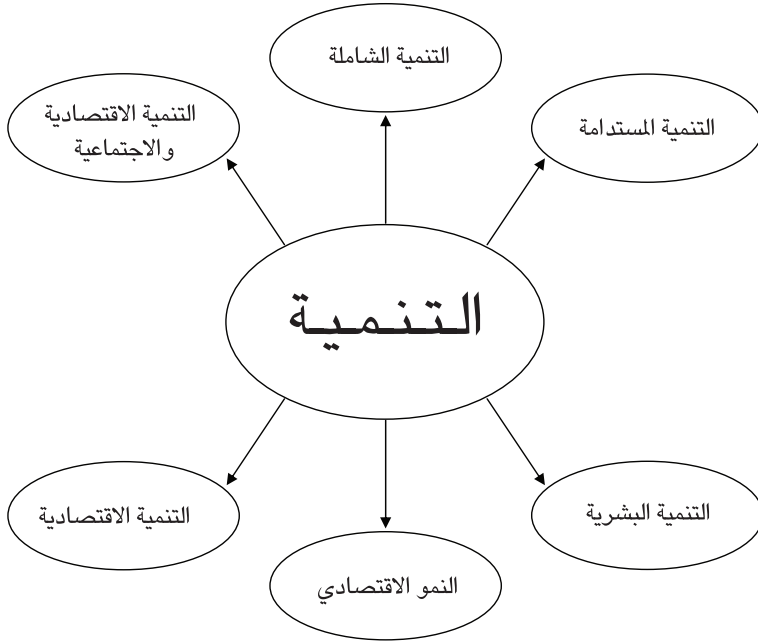
٢ - تصنيف البلدان العربية طبقاً لمقياس التنمية البشرية في الوسط

١ - البلدان ذات التنمية البشرية العالية (هي التي تحصل على ٨٠٠،٠) (البحرين، الكويت، الإمارات، قطر).

٢ - البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (٥٠٠ ~ ٧٩٩،٠) (ليبيا، لبنان، السعودية، عمان، الأردن، تونس، سورية، الجزائر، مصر، المغرب، جزر القمر).

٣ - البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (أقل من ٥٠٠،٠) (اليمن، جيبوتي، السودان، موريتانيا).

الشكل الرقم (١)
مفهوم التنمية الشاملة كما صاغه البنك الدولي



٣ - مؤشّر توقّع الحياة عند الميلاد

الحد الأدنى لهذا المؤشر هو ٢٥ عاماً، والحد الأقصى ٨٥ عاماً. وباستخدام هذا المؤشر يمكن تصنيف البلدان العربية إلى ست مجموعات رئيسية:

- المجموعة الأولى: يزيد توقع الحياة عند الميلاد فيها على ٧٥ عاماً (الكويت يبلغ المعدل فيها ٧٦ عاماً)

- المجموعة الثانية: يراوح توقع الحياة فيها بين ٧٠ و ٧٥ عاماً (الإمارات، البحرين، لبنان، السعودية، سورية، عمان، ليبيا، الأردن).

- المجموعة الثالثة: يراوح توقع الحياة بين ٦٥ إلى أقل من ٧٠ عاماً (تونس، مصر، الجزائر، قطر، المغرب).

- المجموعة الرابعة: توقع الحياة عند الميلاد بين ٦٠ إلى أقل من ٦٥ عاماً (اليمن).

- المجموعة الخامسة: توقع الحياة فيها عند الميلاد بين ٥٠ إلى أقل من ٦٠ عاماً (موريتانيا، السودان).

– المجموعة السادسة توقع الحياة عند الميلاد فيها مستويات تقل عن ٥٠ عاماً (جيبوتي معدل ٤٤ عاماً)^(٢).

ثانياً: تحديات التنمية الطبيعية والبشرية (التصحّر)

حاول الكثير من العلماء والمؤسسات والمنظمات إيجاد تعريف موحد وشامل للتصحّر، وبقي الأمر لفترة غير قصيرة موضع نقاش من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية. غير أن أحدث تعريف أقر في العام ١٩٩٤م ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ينص على أن: التصحر يعني تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية.

ويُعرّف التصحر على أنه تناقص في قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض، أو تدهور خصوبة الأراضي المنتجة بالمعدل الذي يكسبها ظروفًا تشبه الأحوال المناخية الصحراوية، لذلك فإن التصحر يؤدي إلى انخفاض إنتاج الحياة النباتية. ولقد بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم نحو ٤٦ مليون كم^٢ يخص الوطن العربي منها نحو ١٣ مليون كم^٢ أي نحو ٢٨ بالمئة من جملة المناطق المتصحرة في العالم. ويؤثر التصحر تأثيراً مفعجاً في الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يؤدي إلى خسارة تصل إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً في المحاصيل الزراعية وإلى زيادة أسعارها.

وإقراراً بأن مواجهة التصحر مسؤولية عالمية، قامت الأمم المتحدة بصوغ معاهدة لمكافحة انتشار الظاهرة، وأصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عندما صادق عليها في ذلك الوقت ٦٠ بلداً ليرتفع العدد في ما بعد إلى أكثر من ذلك. والجدير ذكره هنا هو أن هذه المعاهدة تهدف إلى إلزام الدول المعنية بتنفيذ إجراءات على أرض الواقع لمكافحة التصحر، وحماية البيئة والمصادر الطبيعية، وقد خصص عام ٢٠٠٦ عاماً عالمياً لمكافحة التصحر.

وتعتبر البلدان العربية، بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة، حيث يؤدي المناخ دوراً مهماً في تركيبها، كما تزداد الآثار السلبية لهذه الظاهرة انتشاراً بمعدلات متسارعة نظراً إلى ارتفاع درجة الحرارة الناتج من ظاهرة الاحتباس الحراري. ويحتاج التصحر الأراضي العربية في وقت أصبح ارتفاع نسبة الإنتاج الزراعي والحيواني لمواجهة النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة ضرورة ماسة جداً، حيث يُقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنوياً في الدول النامية بسبب التصحر بنحو ١٦ مليار دولار.

(٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للتنمية البشرية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠١٠).

وإذا كانت الصحراء إقليمياً مناخياً حيوياً نشأ بعد انتهاء العصر المطير وحلول العصر الجاف، فإن التصحر ظاهرة جغرافية متحركة تؤثر في تناقص مستوى حيوية التربة وخصوبتها وقدرتها الإنتاجية وتؤدي إلى إيجاد ظروف تشبه الصحراء في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة^(٣).

وتشير دلائل كثيرة إلى أن ظاهرة التصحر ترجع إلى الألف السابع قبل الميلاد، غير أن حداثتها أخذت تزداد بشكل ملموس منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين؛ حين أخذ الإنسان يخل بالنظام البيئي المتوازن نتيجة للضغط المرتفع الذي يمارسه على الموارد، ويتمثل ذلك بعدم الاستخدام الأمثل لموارد الأرض كالرعي الجائر، وتدمير الغطاء النباتي، وزراعة المناطق الهامشية، واستعمال أساليب الري غير السليمة، وتلوث البيئة، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية^(٤).

وقد رت دراسات الأمم المتحدة لظاهرة التصحر أن مجموع المساحات المتصحرة على مستوى العالم تقدر بنحو ٤٥,٧ مليون كم^٢، منها ١٣ مليون كم^٢ في الوطن العربي، أي نحو ٢٨ بالمئة من مجموع مساحات المناطق المتصحرة في العالم، ونحو ٨٩ بالمئة من مساحة الوطن العربي.

١ - التصحر عالمياً وعربياً

تشكل المناطق الجافة وشبه الجافة نسبة ٨٩ بالمئة تقريباً من المساحة الكلية للوطن العربي التي تقدر بنحو ١٤,٣ مليون كم^٢ منها نحو ٩,٩ مليون كم^٢ تستقبل ١٠٠ ملم من الأمطار في السنة تقريباً ونحو ٢,٩ مليون كم^٢ تقع تحت معدلات مطرية بين ١٠٠ و ٤٠٠ ملم في السنة، أما باقي المساحة التي تقدر بنحو ١,٦ مليون كم^٢ فتقع تحت معدلات مطرية تبلغ نحو ٤٠٠ ملم في السنة، حيث تتركز فيها أغلبية المراكز الاقتصادية والعمرانية إضافة إلى معظم الغابات الطبيعية والزراعات المثمرة.

لم يسبق للمناطق المتصحرة أن كانت مناطق صحراوية بل كانت مناطق ذات إنتاجية مناسبة وتحتوي على غطاء نباتي طبيعي يتناسب مع حدة جفافها، ويعود تحولها الى مناطق متصحرة إلى الإخلال في التوازن الطبيعي بسبب سوء الاستغلال وتأثير الجفاف لمدة زمنية طويلة.

أما في خصوص الصحراء، فهي مناطق تتميز أساساً بمناخ شديد الجفاف وتكوينها راجع إلى العوامل الطبيعية لا الإنسانية.

John A. Dawson, *Topics in Applied Geography* (London: Shopping for Centre Development, (٣) 2007).

(٤) حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية: دراسة تطبيقية على الوطن العربي (عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٢)، ص ٤٤.

إن الحد الأعلى للصحراء هو خط مطري في حدود ١٠٠ ملم سنوياً ما عدا بعض الاستثناءات كما هي الحال في صحراء تشيلي والبيرو وناميبيا، إذ بلغ الحد الأعلى بالخط المطري ٥٠ ملم سنوياً نظراً إلى ارتفاع نسبة الرطوبة الجوية خلال السنة الواحدة.

- تبلغ المساحة المهددة بالتصحّر ٣,٩٧ مليار هكتار من مجموع الأراضي الجافة في العالم عدا الأراضي الصحراوية القاحلة.

- يبلغ عدد البلدان المتأثرة بالتصحّر في العالم مئة بلد تقريباً.

- يعيش في المناطق الجافة من العالم أكثر من ١٥ بالمئة من مجموع سكان العالم.

- يبلغ عدد سكان المناطق المهددة بالتصحّر نحو ٧٨,٥ مليون نسمة.

- تقدر الخسارة السنوية من جزاء التصحر نحو ٤٢ مليار دولار.

- تبلغ الفائدة المرجوة من عمليات استصلاح الأراضي نحو ٨٩٥ مليون دولار في السنة.

- يبلغ التمويل اللازم لبرنامج عالمي لوقف زحف التصحر لمدة ٢٠ عاماً نحو ٤,٥ مليار دولار في السنة.

- تبلغ المساعدات المالية التي تحتاج إليها البلدان النامية من مجموع التمويل ٢,٤ مليار دولار في السنة.

- تبلغ قيمة الإنتاج الذي يُفقد سنوياً في البلدان النامية بسبب التصحر نحو ١٦ مليار دولار.

- يتعرض نحو ٣٠ بالمئة من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثراً في حياة مليار شخص في العالم.

- ثلث الأراضي الجافة في العالم قد فقدت بالفعل أكثر من ٢٥ بالمئة من قدرتها الإنتاجية.

- يفقد العالم ٦٩١ كم^٢ من الأراضي الزراعية نتيجة لعملية التصحر سنوياً.

- ٣٢ بالمئة من أراضي العالم الجافة موجودة بالقارة الأفريقية.

- ٧٣ بالمئة من الأراضي الجافة في أفريقيا، المستخدمة للأغراض الزراعية، قد أصابها التآكل والتعرية.

- أكثر الأراضي تأثراً في القارة الأفريقية موجودة بسيراليون وليبيا وموريتانيا والنيجر والسودان والصومال.

- تعاني الصين العواصف الترابية حيث تزحف الرمال نحو شمال البلاد ٢٠ متراً سنوياً.

- ٤٣ مليون هكتار من الأراضي المروية في الأراضي الجافة في العالم تأثرت نتيجة لعمليات التغدق والملوحة والقلوية.

- ١٥ بالمئة من مساحة الأراضي في العالم تدهورت بدرجات متفاوتة بفعل الأنشطة البشرية، و٢٨ بالمئة بسبب الرياح، و٢٣,٥ بالمئة بسبب الرعي الجائر، و١٩,٥ بالمئة بسبب إزالة الأشجار، و٢٨,١ بالمئة بسبب الأنشطة الزراعية، و١,٢ بالمئة بسبب الأنشطة البيولوجية الصناعية، و٢٦ بالمئة نتيجة سوء الإدارة^(٥).

وتصنف الأقطار العربية من حيث نسبة المساحة المتصحرة وفق الفئات التالية:

- الأقطار التي ترتفع نسبة التصحر فيها إلى أكثر من ٩٠ بالمئة من مساحتها الكلية وتشمل: الإمارات والبحرين وجيبوتي والسعودية والكويت ومصر.
- الأقطار التي تراوح نسبة التصحر فيها ما بين ٧٦ و٩٠ بالمئة تشمل: الأردن والجزائر وعمان وليبيا.
- الأقطار التي تراوح نسبة التصحر فيها ما بين ٥٠ و٧٥ بالمئة تشمل: تونس والمغرب وموريتانيا واليمن.
- نسبة التصحر أقل من ٥٠ بالمئة من مساحتها الكلية تشمل: السودان وسورية والصومال والعراق وفلسطين.

وتتفاوت المساحات المهددة بالتصحر ما بين قطر عربي وآخر، ويشغل السودان أكبر المساحات المهددة بالتصحر، إذ تقدر هذه المساحات بنحو ٦٥٠ ألف كم^٢، أو ما نسبته نحو ٢٦ بالمئة من مساحة السودان. ويأتي الصومال في المرتبة الثانية من حيث المساحات المهددة بالتصحر بعد السودان، حيث يتعرض ما مساحته ٥٣٤ ألف كم^٢ فيها للتصحر، أو ما نسبته ٨٣,٧ بالمئة من مساحته الكلية. وتأتي ليبيا في المرتبة الثالثة حيث يتعرض ما مساحته نحو ٣٨٠ ألف كم^٢ فيها للتصحر، أو ما نسبته ٢١ بالمئة. وتحل موريتانيا المرتبة الرابعة حيث يتعرض ما مساحته نحو ٥٤ ألف كم^٢ فيها للتصحر، أو ما نسبته نحو ٥٤ بالمئة من المساحة الكلية^(٦).

تعتبر البلدان العربية، بحكم موقعها الجغرافي، من أكثر المناطق الجافة ذات الأنظمة البيئية الهشة، حيث يؤدي المناخ دوراً مهماً في تركيبها.

World Wide Fund for Nature, (2012), <http://wwf.org>.

(٥)

(٦) حسن أبو سمور، جغرافية الموارد المائية (عمّان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)،

الجدول الرقم (١)

المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحّر في الوطن العربي (بالألف كم^٢)

الدولة	المساحة الكلية	المساحة المتصحرة	نسبة التصحر بالمئة	المساحة المهددة بالتصحّر	نسبة المساحة المهددة بالتصحّر بالمئة
الأردن	٨٩	٧٥	٨٤	١٥,٢٣	١٦
الإمارات	٨٢	٨٢	١٠٠	-	-
البحرين	٠,٧	٠,٧	١٠٠	-	-
تونس	١٦٥	٦٩	٦٤	٥٩	٣٦,٠٦
الجزائر	٢٣٨١	١٩٧٠	٨٢,٧٤	٢٣٠	٩,٦٦
جيبوتي	٢١	٢٠	٩٦	١	٤
السعودية	٢٢٥٠	٢٠٨٠	٩٢,٤٤	١٧	٧,٥٦
السودان	٢٥٠٠	٧٢٥,٢	٢٨,٩٤	٦٥٠	٢٥,٩٤
سورية	١٨٥	١٨,٥	٩,٩٩	١٠٩	٥٨,٨٧
الصومال	٦٣٨	٨٧	١٣,٦٤	٥٣٤	٨٣,٧٠
العراق	٤٥٠	١٦٦,٧	٣٨,١	٢٣٧,٥	٥٤,٣
عمان	٣١٤	٢٦٧	٨٩	٢٣	٧,٥٦
فلسطين	٢٧	٨,٥	٤٠	٤,٤	٢٠
الكويت	١٨	١٨	١٠٠	-	-
لبنان	١٠,٥	-	-	-	-
ليبيا	١٧٦٠	١٠٦٠	٧٩	٣٨٠	٢١
مصر	١١٠٠	١٠٦٠	٩٦	٣٦	٣,٢٧
المغرب	٧١١	٤٥٥	٦٤	١٩٥	٢٧,٤٣
موريتانيا	١٠٣٠	٦١٨	٦٠	٣٤٣,٢	٣٣
اليمن	٥٣٨	٤٠٠	٧٥	-	-

٢ - تكوين أشكال التصحر

تحدث ظاهرة التصحر بفعل عوامل طبيعية أبرزها تعاقب سنوات الجفاف وتدمير النبات الطبيعي، وتدهور خصوبة التربة. ويعبر عن التصحر من خلال نسبة الجفاف، وهي عبارة عن قيمة رقمية يمكن حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\frac{D = R}{LP}$$

حيث D: نسبة الجفاف، وR: متوسط الإشعاع الضوئي السنوي وLP: درجة الحرارة الخاصة بتبخير الماء.

تتفاوت المساحات المهددة بالتصحر ما بين قطر عربي وآخر، ويشغل السودان أكبر المساحات المهددة بالتصحر، إذ تقدر هذه المساحات بنحو ٦٥٠ ألف كم^٢، أو ما نسبته نحو ٢٦ بالمئة من مساحة السودان.

وفي هذه المعادلة نجد أن المقصود بالإشعاع الصافي هو كمية الإشعاع الشمسي مضافاً إليه الإشعاع الصادر عن طبقة الغلاف الجوي الواصل لسطح الأرض ومطروحاً منه الإشعاع السائد في منطقة معينة.

وتختلف حالة التصحر ودرجة خطورته من منطقة إلى أخرى حسب درجة التدهور البيئي، حيث ترتفع درجة تدهور المناطق النباتية من جراء التصحر في نطاقات السافانا في جنوب الصومال، ووسط السودان وجنوبه، وفي نطاقات الاستبس وسط الجزائر، ووسط اليمن، وفي إقليم ظفار في عمان، وكامل العراق والأردن، وشمال السعودية، وشمال غرب الكويت، وجنوب سورية، وفي لبنان ومصر وتونس وشمال ليبيا^(٧).

تتفاوت حالات التصحر من قطر عربي إلى آخر؛ على سبيل المثال تنخفض نسبة التصحر الخفيف في موريتانيا إلى ٥,٧ بالمئة من الأراضي المتصحرة فيها، وترتفع النسبة في حالات أخرى، إذ تقدر نسبة التصحر المتوسط بنحو ١٧ بالمئة والتصحّر الشديد بنحو ٢٣ بالمئة، والتصحّر الشديد جداً بنحو ٥٤,٤ بالمئة. وفي المغرب تقدر نسبة التصحر الخفيف بنحو ٣٤,٦ بالمئة، والمتوسط بنحو ٢٧ بالمئة، والشديد بنحو ٣٥ بالمئة، والشديد جداً بنحو ٣,٤ بالمئة. وفي الجزائر تقدر نسبة التصحر الخفيف بنحو ٤ بالمئة، والمتوسط بنحو ٢٨,٤ بالمئة، والشديد بنحو ٣٨,٩ بالمئة، والشديد جداً بنحو ٢٨,٧ بالمئة، وفي السودان تقدر نسبة التصحر الخفيف بنحو ٣٤ بالمئة، والمتوسط بنحو ٣٣,٨ بالمئة، والشديد بنحو ٧,٧ بالمئة، والشديد جداً بنحو ٢٤,٥ بالمئة، وفي الإمارات تقدر نسبة التصحر الخفيف بنحو ١ بالمئة، والمتوسط بنحو ٢٣,٤ بالمئة، والشديد بنحو ٧٦,٥ بالمئة^(٨).

(٧) مختار عبد العزيز، التخطيط لتنمية المجتمع (القاهرة: دار حموقة للتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٧.
(٨) إبراهيم مشورب، قضايا التنمية والتخلف في الوطن العربي (بيروت: دار سماحة للنشر، ٢٠٠٩).

٣ - المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحّر في البلدان العربية

أشارت دراسات مؤتمر التصحر العالمي لعام ١٩٩٢ إلى أن مساحة الأراضي المهددة بشكل مباشر بظاهرة التصحر في أراضي حوض البحر الأبيض المتوسط تقدر بنحو ١,٣٢ مليار هكتار. وتقدر المساحة المتأثرة بالتعرية الريحية للقسم الآسيوي من الوطن العربي بنحو ١١٠ ملايين هكتار؛ وتزداد هذه المساحة تدريجاً بسبب تحويل الأراضي الرعوية الضحلة إلى زراعية مطرية وبسبب حركة الرمال والكتبان الرملية وزحفها على الأراضي الرعوية المجاورة. كما تقدر المساحة المتأثرة بالتعرية المائية بنحو ٩٢,٤ مليون هكتار، وأحد مسببات هذه الظاهرة هو إزالة الغابات، وعدم إدارتها بشكل جيد، وعدم تنظيم الحراثة على المنحدرات وتكوين المصاطب الفعالة.

وتشير البيانات المتوافرة عن بعض البلدان العربية إلى أن المساحة المتصحرة بالفعل تتجاوز ٥٠ بالمئة من مجمل المساحة الكلية في سبعة أقطار، في حين يهدد التصحر مساحة تقرب من نحو ٣٠ بالمئة من المساحة الكلية لخمسة بلدان عربية، وهو ما يشير إلى ارتفاع حجم هذه الظاهرة وتداعياتها على الوطن العربي.

٤ - الأنواع الرئيسية للتصحّر في الوطن العربي

تتعرض أراضي الوطن العربي لأشكال مختلفة من التصحر، وينتج هذا بصفة أساسية من سوء إدارة واستخدام الموارد الطبيعية، المياه والتربة والغطاء النباتي، بينما يكون الجفاف عاملاً مساعداً ومؤكداً. وفي ما يلي أهم أنواع التصحر:

- **التعرية الريحية:** تتعرض أغلبية المناطق تقريباً للتعرية الريحية، حيث تبدأ الرياح بنقل الرمال عندما تزيد سرعتها على ٣ م/ث، واستمرار هبوب رياح متوسطة الشدة بسرعة ٤ - ٥ م/ث بما يؤدي إلى تعرية سطح الأرض وظهور الكتبان الرملية. وزحف الرمال على الطرق والمنشآت وتغطية النباتات وإثارة العواصف الرملية.

- **الانجراف المائي:** تعتبر مناطق المرتفعات الجبلية هي الأكثر تعرضاً للانجراف المائي. كما يحدث انجراف صفيحي للتربة بواسطة المياه ويحدث كذلك تخريب وتدمير لسطح الأرض وتشكيل للأخاديد بالترب والأخوار بالمناطق الجبلية وتزداد فرص حدوث الفيضانات بتأثيراتها المدمرة أحياناً.

- **التدهور الفيزيائي:** يعد تصلب التربة وتكوين القشور الأرضية من أهم أنواع التدهور الفيزيائي الذي يحدث في عدد من المشاريع الزراعية المروية في الوطن العربي.

- **تملح التربة:** إضافة إلى وجود وانتشار الترب الملحية وترب السبخات الطبيعية، فإن مساحات لا بأس بها من الأراضي المروية تتحول سنوياً إلى ترب ملحية، والملوحة تجعل الأرض غير صالحة للزراعة أو لنمو النباتات. ومع مرور الوقت تخرج من نطاق الأراضي الزراعية وتدخل في قائمة الأراضي المتصحرة.

- **تغدق التربة:** من المعروف أن الري الزائد عن الحاجة والصرف الداخلي للتربة غير الملائمين هما السببان الرئيسيان لمشكلة تغدق التربة، التي تؤدي حتماً إلى ظهور الملوحة الثانوية في التربة.

- **التجفيف:** يسبب استنزاف موارد المياه الجوفية ولا سيما القريبة من السطح، تفاقم عمليات التصحر والجفاف، إذ يختل ميزان المياه الجوفية ويصبح الاستهلاك أكثر من التغذية عند زراعة وري مساحات واسعة من الأراضي، وهذا ما يؤثر سلباً في نوعية هذه المياه وكميتها، وحالما تجف المياه أو تسوء نوعيتها، تُهجر تلك الأراضي وتُترك عُرضةً للتصحر والجفاف.

- **فقدان العناصر الغذائية:** أدى التكتيف الزراعي، وعدم الالتزام بالإرشادات الزراعية إلى تدني خصوبة الأراضي وخروج مساحات واسعة من الحيز الزراعي، كما أن فقدان العناصر الغذائية، وبخاصة في المناطق المروية يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للأرض وتدهورها بدرجات مختلفة.

- **تلوث التربة والمياه:** تتعرض موارد التربة والمياه لمصادر عديدة من الملوثات التي تختلف بحسب نوعية النظم الزراعية السائدة والمطبقة. وتبرز هذه المشكلة عند الاستعمال غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الكيميائية ومياه الصرف الصحي المعالجة وغير المعالجة، إضافةً إلى مياه الصرف الزراعي المالحة والعسرة، وبخاصة في مناطق الزراعة المروية القريبة من المنشآت الصناعية، وهو ما يؤدي إلى استقرار الملوثات الناتجة من هذه المنشآت إما على سطح التربة وإما بداخلها^(٩).

٥ - أسباب التصحر

تعزى أسباب التصحر إلى التغيرات المناخية، وإلى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية. ويشير الارتباط بين هذين العاملين إلى أن التصحر ينجم عن تفاعلات وعلاقات معقدة بين عوامل طبيعية وحيوية من جهة، وبين عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية من جهة أخرى. وتلخص أسباب التصحر بما يلي:

أ - الأسباب الطبيعية

- تناقص كميات المطر في السنوات التي يتعاقب فيها الجفاف.
- فقر الغطاء النباتي الذي يقلل التبخر، وبالتالي يقلل هطول الأمطار، كما أنه يعرض التربة للانجراف.
- انجراف التربة بفعل الرياح والسيول.

(٩) «حالة التصحر في الوطن العربي: دراسة محدثة»، أكساد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٣).

- التعرية أو الانجراف حيث تعد التعرية في المناطق الجافة وشبه الجافة أداة حدوث الصحراء.

- زحف الكثبان الرملية.

ب - الأسباب البشرية

- الضغط السكاني على البيئة، ويتمثل بقطع النباتات الطبيعية وتحويل أراضيها إلى أراضٍ زراعية، والتعدي على الأراضي الزراعية وتحويلها إلى منشآت سكنية وصناعية، إضافة إلى عمليات التعدين غير الخاضعة لضوابط ملائمة مع البيئة.

- استخدام أساليب زراعية خاطئة، وهي تتمثل بالآتي:

(١) أساليب تتعلق بإعداد الأرض للزراعة كالحرثة العميقة والخاطئة، وإهمال الجدران الاستنادية التي تحافظ على التربة من الانجراف، وإهمال زراعة مصدّ الرياح.

(٢) أساليب تتعلق باختيار الأنماط المحصولية والدورة الزراعية، كالزراعة غير المرشدة، وزراعة محصول واحد في الأرض نفسها بصورة متكررة.

(٣) أساليب تتعلق بالممارسات الزراعية نفسها كالري والصرف والتسميد والحصاد بطرائق خاطئة تؤدي إلى زيادة ملوحة التربة وتناقص خصوبتها.

(٤) الاستغلال السيئ للموارد الطبيعية وهو يتمثل باستنزاف الموارد الجوفية والتربة بما يعرضهما للتلحاح أي تزايد ملوحة التربة وتناقص خصوبتها، والرعي الجائر وتلويث المياه السطحية والجوفية والتربة.

٦ - الآثار المترتبة على ظاهرة التصحر

أ - الآثار البيئية: وتتمثل بفقدان التنوع الحيوي، وتدهور التربة وبالتالي تدني الإنتاجية وفقد النظم البيئية والإنسان القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وإثارة العواصف الترابية وزحف الرمال التي تهدد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والمزارع وغيرها.

ب - الآثار الاقتصادية: وتتمثل بضعف الإنتاج، وقلة فرص العمل وانعدام فرص التطور الصناعي المرتبط بالمنتجات الزراعية، وتدني مستوى الدخل الفردي والوطني.

ج - الآثار الاجتماعية: وتتمثل بالفقر والهجرة من القرى والبادي إلى المدن وما يترتب على ذلك من مشاكل حضرية من زيادة في عدد السكان وارتفاع نسبة الجريمة وغيرها.

د - الآثار في التنمية: يجلب التصحر بمفهومه الواسع مزيداً من الجفاف، ويقضي على النباتات الطبيعية، ويؤدي إلى تدهور خصوبة التربة، ويقلل الإنتاج الغذائي والزراعي. ويسهم التلوث الأرضي والمائي والهوائي في تفاقم مشكلة التصحر، ويرتبط هذا بالكوارث الطبيعية وتدهور صحة البشر وإنتاجيتهم، ويرتبط تلوث الهواء باكتظاظ السكان وارتفاع كثافة المرور

داخل المدن العربية، وبوجود المصانع حول هذه المدن. ولا شك في أن التلوث بجميع أنواعه الأرضية والمائية والهوائية ينعكس سلباً على مشاريع وخطط التنمية^(١٠).

٧ - السياسات العلاجية لمكافحة التصحر

إن ظاهرة التصحر قديمة قدم التاريخ، وتفاقمها في العقود الأخيرة من القرن الماضي كان بسبب غياب التوازن البيئي الطبيعي بين عناصر البيئة المختلفة، وذلك نتيجة للاستثمار الجائر وغير الرشيد للموارد الطبيعية حتى وصلت الأمور إلى مرحلة الخطر، وفي بعض الأحيان تجاوزتها.

أمام هذا الواقع، كان لا بد من أن تدرك الجهات المعنية خطورة الموقف واتخاذ الإجراءات واعتماد الوسائل الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة والوصول في مرحلة متقدمة إلى وقفها.

بطبيعة الحال لم تنشأ ظاهرة التصحر دفعة واحدة، بل كان ظهورها بهذا الحجم نتيجة لتراكمات التعامل غير المناسب مع الموارد الطبيعية خلال فترة طويلة من الزمن وبالتالي فإن معالجة هذه المشكلة يحتاج إلى وقت طويل، إذ لا توجد حلول سريعة لها، لكن يجب البدء باتخاذ الإجراءات الأولية التي تحد من تسارع هذه الظاهرة، ومن ثم وضع الخطط اللازمة لمكافحتها على المدى البعيد. ومن المبادئ الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها لمكافحة التصحر:

- استخدام المعارف العلمية المتاحة وتطبيقها، وبخاصة في تنفيذ الإجراءات الإصلاحية العاجلة لمقاومة التصحر، وتوعية الناس والمجتمعات المتأثرة بالتصحر.

- التعاون مع كل الجهات المعنية بذلك، على الصعيد المحلي والقطري والإقليمي والدولي.

- تحسين وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها ومردوديتها المناسبة آخذين بعين الاعتبار إمكان وقوع فترات جفاف في بعض المناطق أكثر من المعتاد عليها.

- اتخاذ إجراءات متكاملة لاستخدام الأراضي، بحيث تضمن إعادة تأهيل الغطاء النباتي، وبخاصة للمناطق الهامشية، مع الاستفادة بشكل خاص من الأنواع النباتية المتأقلمة مع البيئة.

- يجب أن تكون خطة عمل مكافحة التصحر عبارة عن برنامج عمل لمعالجة مشكلة التصحر من شتى جوانبها.

- يفترض أن تهدف الإجراءات المتخذة إلى تحسين ظروف معيشة السكان المحليين المتأثرين بالتصحر، وإيجاد الوسائل البديلة التي تضمن عدم لجوء هؤلاء السكان إلى تأمين حاجاتهم بطرائق تساهم في عملية التصحر.

(١٠) التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧).

- على الجهات المعنية بهذا الشأن إصدار القوانين الخاصة بحماية سائر الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها، وتطبيق هذه القوانين بشكل فعال وجاد.

- اعتبار السكان المحليين جزءاً مهماً من مشروع مكافحة التصحر، وتوعيتهم وإشراكهم في هذا المشروع منذ البداية، وتكوين الاستعداد عندهم للعمل في المشروع والدفاع عنه، لأنهم هم الهدف النهائي لمكافحة التصحر.

ومن الإجراءات التنفيذية التي يوصى باعتمادها للحد من هذه الظاهرة:

(١) ترك أساليب الزراعة التي تلحق الضرر بالبيئة، والالتزام بالأساليب المرتبطة بالتربة، التي تساعد على استعادة التوازن الطبيعي بين التربة والمجمعات.

(٢) استخدام مصادر الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود، وهو ما يساعد على المحافظة على الغطاء النباتي.

(٣) العمل على زيادة المقدرة الإنتاجية للتربة، مع مراعاة صيانة خصوبتها والحد من تدهورها.

(٤) استخدام الموارد المائية على وجه يضمن حمايتها.

**تتعرض أراضي الوطن العربي
لأشكال مختلفة من التصحر،
وينتج هذا بصفة أساسية من
سوء إدارة واستخدام الموارد
الطبيعية: المياه والتربة والغطاء
النباتي، بينما يكون الجفاف
عاملاً مساعداً ومؤكداً.**

(٥) الاهتمام بالأرصاء الجوية مع إيلاء متابعته لظواهر التصحر والجفاف والزحف الصحراوي أهمية خاصة.

(٦) الحفاظ على الغطاء النباتي.

(٧) إصدار القوانين والتشريعات التي تساهم في مكافحة ظاهرة التصحر.

(٨) إقامة محميات بيئية.

(٩) حماية الغابات من خلال تنظيم عمليات القطع ومكافحة الحرائق ومكافحة الآفات.

(١٠) تنظيم المراعي على وجه يجمع بين تنميتها وحمايتها في آن، بتطويرها وتوفير الموارد المائية فيها، مع تقليل الضغط عليها بتركيز رعي حيوانات إنتاج اللحوم في مراكز ثابتة، واستخدام أسلوب الرعي المؤجل بحظر الرعي في بعض المناطق فترة زمنية كافية لإتاحة الفرصة لاسترداد الغطاء النباتي حيويته، وتشجيع تربية الإبل والحيوانات البرية لتحقيق التوازن البيئي للمراعي الطبيعية.

(١١) إدراج مكافحة التصحر في المناهج الدراسية.

(١٢) نشر الوعي البيئي.

(١٣) العمل على إقامة المشاريع (الحكومية والخاصة والتعاونية)، التي تضمن تحسين الوضع الاقتصادي لسكان المناطق المتأثرة بالتصحّر، وربطهم بمناطقهم.

(١٤) تشجيع البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر والزحف الصحراوي والجفاف.

(١٥) إنشاء مؤسسات حكومية وأهلية تهتم بالمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر.

(١٦) استخدام طرائق وتقنيات مكافحة التصحر المناسبة.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة توضيح الدور الذي تؤديه الجغرافيا في توجيه مسيرة التنمية الوطنية والإقليمية في الوطن العربي، من خلال تسليط الضوء على واحدة من أهم التحديات التي تشكل عائقاً أمام خطط ومشاريع التنمية وهي مشكلة التصحر. وقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين؛ تناول الأول منها المدخل التأسيسي للدراسة وتعريف مفهوم التنمية وقياس مؤشراتهما، فيما تناول الثاني أبرز تحديات التنمية، وهي مشكلة التصحر من حيث التعريف بالمفهوم وأسبابه وآثاره وسبل العلاج.

فالطرح العلمي لقضايا التغيرات المناخية والتصحر، لا بد من أن يشترك فيه فئتان من فئات المجتمع، أولاهما العلماء والمتخصصون، بغرض تبادل الأفكار حول القضايا العلمية من أجل التوصل إلى حلول متكاملة لهذه الأزمات، وثانيتهما تشمل سائر أفراد المجتمع بكل طبقاته، لأن الآثار المترتبة على قضايا التغيرات المناخية والتصحر ستتمس حياتنا الاقتصادية وواقعنا الاجتماعي، وستحول دون تحقيق الخطط والمشاريع الإنمائية أهدافها.

ونظراً إلى أن ظاهرة التصحر من أهم القضايا المتصلة بالتغيرات المناخية، وتبنى عليها عدة اعتبارات بيئية واقتصادية واجتماعية، فكثيراً ما يسلط الضوء عليها باعتبارها تحدياً بيئياً موجوداً على أرض الواقع، وليست كغيرها من الآثار المترتبة على التغيرات المناخية التي يخشى حدوثها مستقبلاً.

فالتصحّر ظاهرة مناخية بيئية خرجت من حيز الإقليمية إلى رحابة الظواهر العالمية الكبرى، فهي لم تعد تعرف إقليمياً بعينه أو منطقة بذاتها، والدليل على ذلك تلك الزيادة المطردة في مساحة الأراضي الصحراوية التي وصلت إلى ٤١ بالمئة من مساحة العالم والتي يقطنها قرابة ٢ مليار نسمة.

وهناك فارق كبير بين الصحراء والمناطق المتصحرة، فالأولى قد شكلتها الطبيعة نتيجة عوامل كونية وجيولوجية ومناخية، وليس للإنسان أي دور أو تأثير في هذا التشكيل من قريب أو بعيد، أما المناطق المتصحرة، فهي لم تكن صحاري في الأصل، بل كانت مناطق تزخر بالغطاء النباتي الذي يتناسب مع المناخ السائد في هذه المناطق ويختلف تماماً عن المناخ الصحراوي، وإن التدهور الشديد في تلك الأراضي نتيجة سوء الاستخدام، أدى إلى اختلال التوازن في أنظمتها

البيئية والحيوية، لذا فإن التصحر منحى آخر هو بمنزلة امتداد الظروف الصحراوية إلى مناطق أخرى لم تكن تدخل ضمن الحدود الطبيعية للصحراء.

بناء على ما سبق، من المناسب الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة في اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تدفع مسيرة التنمية العربية إلى الأمام، في الوقت الذي تخفف وطأة التحديات الكبيرة التي تواجه مسيرة التنمية وهي:

- ضرورة الاهتمام والالتزام بالتوجيه الجغرافي لمشاريع وخطط التنمية قبل الشروع بالتنفيذ.

- إنشاء مراكز لرصد ومواجهة التصحر.

- القضاء على حركة الكثبان الرملية النشطة باستخدام الطرائق الميكانيكية والبيولوجية.

- إنشاء مراكز لرصد ومواجهة التصحر.

- تشجيع أقلمة النباتات مع الظروف المستجدة مثل الجفاف وملوحة المياه، وذلك عن طريق التعديل الوراثي والتوسع في نظم الزراعة النظيفة.

- الإدارة السليمة والمتكاملة للبيئة الصحراوية، من خلال المحافظة على التنوع الحيوي من مياه جوفية وغطاء نباتي وثروات حيوانية.

- مشاركة المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام في التصدي لقضية التصحر.

- التعاون في مكافحة ظاهرة التصحر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

مراجع إضافية

صالح، حسن عبد القادر. الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر. عمان: دار الشروق، ١٩٩٩. ص ١٩.

الطيب، حياني. «التغيرات المناخية وظاهرة الجفاف والتصحر». مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي (الخرطوم): العدد ٤، ٢٠٠٠. ص ٤٦.

Nibs, Watson. «Convention sur la Lutte contra la Desertification.» Rapport Complementaire relative aux travail sur les reves et indicateurs, Note du Secretariat, 2008.

■ النقد الأدبي العربي اليوم: الرهانات والتحوّلات (ملف) (*)

تقديم

شرف الدين ماجدولين

ناقد وأكاديمي مغربي.

يتوجّه الملف الحالي إلى القارئ العربي، وفي قصده تحقيق مآرب ثلاثة: أولها التعريف بمآل الممارسات النقدية الأدبية في مختلف الأقطار العربية اليوم؛ وثانيها وصف المسارات التاريخية والمعرفية التي حدث بهذا المنتج الثقافي على تحصيل نتائجه الراهنة؛ أما المآرب الثالث فقصاراه الوقوف عند الرهانات التي دفعت بالناقد العربي إلى سلوك خيارات منهجية بذاتها، ومن ثم، رصد تحولاتها ومآلاتها.

ولقد ضمّ الملف مباحث ومقالات لباحثين ونقاد من أقطار المشرق والمغرب والخليج العربي، ينتمون إلى أجيال ومنهجيات واختصاصات مختلفة، أهم ما يميز دراساتهم أنها تعكس رؤى متسادة ومتقاطعة في آن، وعدّة تحليلية متنوعة وبالغة الثراء، وترصد الموضوع من زوايا متباينة.

ينطلق المقال الأول، للناقدة المصرية شيرين أبو النجا، الموسوم بـ «النص النقدي بين الاستقلال وإعادة الكتابة» من افتراض منهجي يرى أن الناقد العربي ارتهن في الآونة الأخيرة لوظيفة «الشارح» و«المفسر» و«الناقل» للمضامين الإبداعية؛ أي أنه اكتفى بأدوار الوساطة التي تقتصر على الوصف والتعريف بالنصوص الإبداعية. وهي المهمة التي أهدرت الدور المعرفي والثقافي للناقد من حيث هو منتج لنصوص ذات استقلال معرفي، تستهدف إرساء علائقها الخاصة مع العالم، وتشترك مع سلط المؤسسات المجتمعية والسياسية. وتُرجع الناقدة هذا الانحسار الوظيفي إلى هيمنة مفهوم مختزل للنقد الأدبي، جعلته مجالاً «مختصاً» بالأدب، وحولت الممارس للنقد إلى «خبير» بالفنون التعبيرية، الأمر الذي حد من انتشار الرسالة النقدية، وحصر مدوّنتها اللغوية في دائرة ضيقة من المختصين الذين يشكلون مجتمع الأدب، أو ما تسميه الناقدة «الغيتو الأدبي» المغلق.

(*) قام مركز دراسات الوحدة العربية بتكليف أ. شرف الدين ماجدولين بإعداد هذا الملف والإشراف عليه. ويتضمن الملف خمس دراسات، أعدّها كلّ من شيرين أبو النجا، وسعيد يقطين، وماري تريبز عبد المسيح، ونادر كاظم وشرف الدين ماجدولين.